الدوافع والتوجهات التنموية للتركيبة المؤسسية/السياسية

في ضوء المساهمات الحديثة في نظريات النمو المستدام

د. علي مرزا

شباط/فبراير 2026

المحتويـــات

أولاً: مقدمة. 1

ثانياً: الدول المتخلفة/النامية والدول المتقدمة. 2

ثالثاً: التوجهات النيولبرالية وتراجع دور الإدارة الحكومية. 2

رابعاً: ترصين دور الإدارة الحكومية في المساهمات الاقتصادية الاكاديمية الحديثة. 3

(4-1) وفورات خارجية في مجال النمو المستدام. 3

(4-2) الدوافع والتوجهات التنموية العامة والمؤسسية السياسية والاقتصادية. 4

(4-3) الدوافع والتوجهات التنموية العامة والتقدم التكنولوجي. 6

(4-4) التفاعل والنزاع/التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي. 9

مصادر الورقة. 11

الدوافع والتوجهات التنموية للتركيبة المؤسسية/السياسية
في ضوء المساهمات الحديثة في نظريات النمو المستدام

د. علي مرزا

أولاً: مقدمـة

لقد تطور تناول دور الدولة/الإدارة الحكومية في الادب الاقتصادي فيما يتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة/النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومر بتغيرات متعددة خلال العقود الثمانية الماضية، امتدت من أساسية دور الدولة/الإدارة الحكومية في بدء وفي اسناد عملية التنمية الاقتصادية، وحتى المشاركة في المجال الإنتاجي، لتتغير بعد سيادة التوجهات النيولبرالية خلال السنوات 1970–2009/2008 إلى ابقاء هذا الدور، ولكن تحديده إلى أقل ما يمكن. ولكن منذ أواخر العقد الأول من هذا القرن ظهرت توجهات قادت إلى الدعوة لزيادة هذا الدور، في دول العالم، عموماً. وفي هذه الورقة سأشير إلى تعبير دور "الإدارة الحكومية" ليعبر عن دور الدولة عموماً، في الشأن التنموي، الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والبيئي، الخ، وليمثل تفاعل التوجهات والدوافع التنموية للتركيبة المؤسسية/السياسية، من ناحية، وتطبيق القوانين والاجراءات والممارسات العامة القائمة والمقترحة، من ناحية أخرى.

وفيما يلي في هذه الورقة سأحاول تلخيص أبرز ما تَناوَلَتْهُ المساهمات الاقتصادية الحديثة، لا سيما تلك التي مُنِحت جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية للسنوات 2018 و2024 و2025 وبعض مما سبقها، حول الأهمية الاساسية لدور الإدارة الحكومية في النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. هذا بافتراض "توازن" هذا الدور في تطبيقه للحوافز والروادع الاقتصادية، من ناحية، وتبنيه لاستراتيجيات وسياسات وممارسات محابية للتنمية المستدامة، من ناحية أخرى. ويتوافق ذلك ما تَناوَلْتَهُ في اوراقي المنشورة خلال السنوات الماضية من التأكيد على أهمية الدوافع والتوجهات التنموية للتركيبة المؤسسية/السياسية في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة. أنظر قائمة المصادر، في نهاية الورقة، لبعض من أوراقي المنشورة في هذا المجال.

ومن المناسب الإشارة إلى أن جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 1987 مُنِحَت إلى Robert Solow لمساهماته في "نظرية النمو الاقتصادي"، والتي تعتبر، عموماً، نقطة انطلاق للمساهمات التي أعقبته والمشار لبعضها أعلاه. أما جائزة 2018 فلقد مُنِحَت بالتساوي بين Paul Romer وWilliam Nordhaus لمساهماتهم في "النمو الاقتصادي والتغير التكنولوجي والتغير المناخي". وجائزة 2024 مُنِحَت بالتساوي بين Daron Acemoglu وSimon Johnson وJames Robinson لمساهماتهم في "كيفية تشكيل المؤسسات

وتأثيرها في الرفاهية". ومُنِحَت جائزة 2025 مناصفة بين Joel Moykr، من ناحية، وPhilippe Aghion وPeter Howitt، من ناحية أخرى، لمساهماتهم في "النمو المستدام من خلال التقدم التكنولوجي".

ثانياً: الدول المتخلفة/النامية والدول المتقدمة

خلال العقود الثلاثة الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نحا الأدب الاقتصادي في تناول عملية النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة/النامية على معاملتها بنظريات خاصة بهذه الدول، أي بنظريات تختلف نوعما، من ناحية مراحل التطور ونوعية الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية، عن تلك المستخدمة في الدول المتقدمة. على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالنمو المتوازن وغير المتوازن؛ Nurkse (1953) Hirschman (1958)، وتلك المتعلقة بعملية التطور التي تبدأ من بناء قطاع حديث يعتمد على استخدام اليد العاملة "المهاجرة" من القطاع الزراعي المتخم بالبطالة المقنعة المنخفضة او عديمة الإنتاجية؛ Lewis (1979)، وكذلك تلك المتعلقة بدور تدهور نسب التبادل التجاري *terms of trade* للدول المتخلفة/النامية مع العالم المتقدم، في دفع هذه الدول إلى تبني التصنيع للاستفادة من ارتفاع القيمة المضافة فيها مقارنة بالإنتاج الزراعي والسلع الأولية الأخرى؛ Harvey, *et al.* (2010)، الخ. وفي هذه النظريات يبرز دور الإدارة الحكومية أساساً في بدء عملية التنمية واسنادها. ولكن دور القطاع العام في الأداء الإنتاجي/الخدمي المباشر، لم يكن واضحاً، حيث كان الافتراض هو أن عملية التنمية يتحملها أساساً القطاع الخاص.

ثالثاً: التوجهات النيولبرالية وتراجع دور الإدارة الحكومية

ولكن تطور الدول الصاعدة *emerging countries* خلال الستة عقود المنصرمة، من ناحية، وتطور نظريات النمو والتنمية في ظل التوجهات الاجتماعية/السياسية، لا سيما في الدول الغربية، من ناحية أخرى، خلال هذه الفترة، غَيَّرَت توجه الادب الاقتصادي التنموي باتجاه ضرورة تناول تطور الدول المتخلفة/النامية بمنهجية مقاربة لتناوله في الدول المتقدمة. ولقد أطَّرَ ذلك Schultz (1979) بشكل واضح في محاضرته لجائزة نوبل لتلك السنة التي شارك فيها Arther Lewis. أنظر أيضاً World Bank (1993, 2005).

وكان من نتائج هذا التوجه، أن أخذ الأدب الاقتصادي للتنمية يعكس توجهات السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة لاسيما التوجه النيولبرالي الذي طغى في العالم المتقدم الرأسمالي، بعد منتصف سبعينيات القرن الماضي، في ضرورة تحديد دور الإدارة الحكومية وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص. ولقد ظهر ذلك واضحاً فيما أُطلق عليه *"إجماع واشنطن Washington Consensus"* وتبنيه من قبل المؤسسات التنموية الدولية، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توصياتهما حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مشاوراتهما مع الدول الأعضاء؛ Williamson (1990), Rodrick (2006), Sarra & Stiglitz (2008), Bab & Kentikelenis (2021), Spence (2021.

رابعاً: ترصين دور الإدارة الحكومية في المساهمات الاقتصادية الاكاديمية الحديثة

غير أن الأمر تغير في العقدين والنصف المنصرمين والتي برزت نتائج المساهمات الاقتصادية الاكاديمية خلالها في منحها جائزة نوبل للسنوات 2018 و2024 و2025؛ ولا سيما السنتين الأخيرتين. إذ أكد قرار منح جائزة 2024 على الدور المركزي للإدارة الحكومية (و"المجتمع المدني") في تكوين/تأمين/استمرار المؤسسات اللازمة للتنمية والنمو الاقتصادي. كما تبين أيضاً في جائزة 2025 الذي أشار قرار منحها إلى دور الإدارة الحكومية في تكوين/تأمين/استمرار سياسات وإجراءات وتَدَخُّل لفسح المجال للتطور التكنولوجي اللازم، الذي بدوره، يؤمن استمرار النمو الاقتصادي المستدام، سواء كان تبني التطور التكنولوجي القائم، من قبل الدول النامية والصاعدة، بغية اللحاق بالدول المتقدمة (سد الفجوة التكنولوجية) أو التقدم على حدود *frontiers* المعرفة التكنولوجية اللازم لتطور الدول المتقدمة نفسها. ولقد أشار قرار منح جائزة 2018 إلى أهمية دور الإدارة الحكومية، في هذا المجال، أيضاً.

(4-1) وفورات خارجية في مجال النمو المستدام

من المناسب، ابتداءً، التعرض لبعض القضايا التي وردت في المساهمات التي مُنِحَت، من أجلها، جائزة نوبل لسنة 2018 إلى Romer وNordhaus، لاسيما قصور نظام السوق في حل مسائل أساسية تتعلق بالتقدم التكنولوجي، الذي يتيح وفورات اقتصادية خارجية *externalities or external economies* إيجابية و/أو سلبية؛ فيما يخص أثرها على التطور الاقتصادي. على سبيل المثال، نشر المعرفة التكنولوجية أو عرقلتها، والتي لا يكافأ السوق نشرها أو معاقبة عرقلتها، من ناحية، وجانب من التأثير البيئي للتقدم التكنولوجي، الذي يسبب وفورات خارجية سلبية، تتمثل بتلويث البيئة التي لا يفْرُض السوق "عقوبة" عليها، تتمثل بتحمل كلفة التلويث، من ناحية أخرى. وفي كلا النوعين من الوفورات الخارجية، يتحتم تدخل الإدارة الحكومية للمساهمة في مقابلة نظام السوق: بتقديم اسناد/إعانة في الحالة الإيجابية وبفرض ضريبة/تقنين/تضبيط في الحالة السلبية.

وتظهر أهمية هذه القضايا أيضاً في أن المساهمات اللاحقة التي مُنِحت جائزة نوبل لسنة 2025، وربما حتى تلك التي مُنحت الجائزة لسنة 2024، قد استندت عليها، بدرجة أو بأخرى، وطورتها ووسعتها، لا سيما ما يتعلق بدور الإدارة الحكومية ومن ضمنه الدوافع والتوجهات التنموية للتركيبة المؤسسية/السياسية، والتي سيتم التعرض لها في الفقرات التالية.

فلقد تناول Romer الأسس العلمية والمعرفية للتقدم التكنولوجي التي يمكن نشرها مجاناً وتلك التي يحجبها المحتكر، لا سيما من خلال براءات الاختراع، والتي يمكن أن تمنع تقدم تكنولوجي لاحق. وهذا يتطلب تدخلاً حكومياً من خلال إعانات تُحَفِّز نشر الأسس العلمية والمعرفية للتقدم التكنولوجي و/أو رفع العوائق على

المنافسة والدخول للسوق/الإنتاج. أما النوع المُعَرْقِل للنمو المستدام، الذي تناوله Nordhaus، فيتعلق بالوفورات الخارجية السلبية الناشئة من انبعاث الغازات الملوثة المضرة بالبيئة مما يتطلب فرض الضرائب على التلوث، كضريبة الكاربون، و/أو فسح المجال وتشجيع/إعانة استخدام تكنولوجيات مسك وإعادة استعمال وخزن الكاربون وغيره من الغازات (هذا إضافة لإعانة استخدام مصادر الطاقة المتجددة).[1]

(4-2) الدوافع والتوجهات التنموية العامة والمؤسسية السياسية والاقتصادية

في قرار منح جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 2024 يبرز دور الإدارة الحكومية بشكل واضح، بما يتخطى مسألة حدوث وفورات اقتصادية خارجية التي تتطلب تدخل الإدارة الحكومية لتصحيحها/"لتعويضها"، وهو واحد من الأسباب التي درج الأدب الاقتصادي التشديد عليها لدور الدولة منذ بداية القرن الماضي.[2] ففي المساهمات التي انطوت عليها جائزة نوبل لسنة 2024، يصل دور الإدارة الحكومية، إلى أبعد من ذلك، ليمتد إلى تسهيل لتكوين واستمرار المؤسسات السياسية والاقتصادية، المواتية للنمو من ناحية، وتأمين تطبيق النظم التكنولوجية المناسبة، من ناحية أخرى. هذا إضافة إلى أن تفاعل دوافع وتوجهات التركيبة السياسية مع المجتمع قد يقود إلى مؤسسات محابية أو معرقلة للنمو، وباعتقادي فأنه بحسب تقرير لجنة نوبل لمنح الجائزة لتلك السنة فأن الدور المركزي للمؤسسية السياسية، ومن ضمنها دوافع وتوجهات القيادة السياسية، يعتبر من أهم المساهمات التي قادت لمنح الجائزة.

---

[1] من المناسب ملاحظة أنه بينما يستخدم كل من Romer وNordhaus جوانب من مساهمات Solow، فأنهما يعالجان اثنان أساسيان من نقائصها، والتي قادت إلى مساهماتهما المشار لها في المتن. الأول، هو افتراض Solow "لخارجية" التقدم التكنولوجي والذي يعالجه Romer بجعله "داخلياً"، والذي كان أحد الأسس الذي بَنى عليه وطورهُ، اثنان من الفائزين بجائزة نوبل لسنة 2025، كما أُلمِحَ له في المتنَ. ولكن تطبيق التقدم التكنولوجي، الذي يصبح "داخلياً"، يتطلب قوة احتكارية تؤمن الحصول على ربح ملموس؛ سواء كان استحداث هذه القوة عن طريق تسجيل براءة اختراع *patent* أو تكوين تنظيم احتكاري أو كلاهما. وبالطبع تعرقل هذه القوة الاحتكارية إمكانية انتشار التطبيق اللازم لإدامة التقدم التكنولوجي. ويخلق ذلك تناقضاً لا يستطيع السوق حله والذي يُحَتِم تدخل الإدارة الحكومية/السياسات العامة لحله، كما سيشار له أيضاً عند التعرض للمساهمات التي مُنِحت جائزة نوبل لسنة 2025. أما النقيصة الثانية فهي أن Solow لم يتطرق للعقبات التي تقف بوجه التقدم/النمو الاقتصادي، والني عالج Nordhus واحداً من أهمها وهي عقبة التغير المناخي (إضافة لمحدودية الموارد الطبيعية)، المشار اليها في المتن أيضاً. أنظر: Royal Swedish Academy of Science (2018). ويمكن أيضاً مشاهدة وسماع محاضرات جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 2018 ل Romer وNordhus، بالتتابع، من خلال الرابطين التاليين:
https://www.youtube.com/watch?v=vZmgZGIZtiM&t=9s، و https://www.youtube.com/watch?v=QUzx-YKO_xM.

[2] لاسيما منذ أن أطَّرَها Pigou في كتابه *"اقتصاد الرفاهية" The Economics of Welfare* في سنة 1920؛ أنظر Pigou (1920). هذا بالرغم من أن مسألة الوفورات الاقتصادية تم تناولها قبل ذلك، ولكن بدون دعوة واضحة لتدخل الإدارة الحكومية.

ففي تقريرها التفصيلي لخصت لجنة جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 2024 مساهمة الفائزين بالجائزة كما يلي: "*على المستوى العام، فإن الركيزة الأساسية لأبحاثهم [الفائزون بالجائزة] هي أن ثروة الأمم تتشكل بشكل جوهري من خلال المؤسسات السياسية. أي أن هناك هرمية للمؤسسات، حيث تؤثر المؤسسات السياسية على المؤسسات الاقتصادية، ثم تؤثر المؤسسات الاقتصادية بدورها على النتائج الاقتصادية. وبشكل أكثر تحديدًا، فقد حَسَّن عمل الفائزون بجائزة نوبل فهمنا لسبب تبنّي بعض الدول، دون غيرها، لمؤسسات مواتية للنمو الاقتصادي. وبهذا، فقد عززوا بشكل كبير فهمنا لسبب عدم حدوث تقارب في مستويات الدخل بين الدول. وعلى نطاق واسع، فإن مساهماتهم تتجلى في جانبين رئيسيين. أولاً، حقق [الفائزون] تقدمًا ملحوظًا في المهمة المنهجية المعقدة والصعبة تجريبيًا والمتمثلة في التقييم الكمي لأهمية المؤسسات في تحقيق الازدهار. ثانيًا، فقد أسهم عملهم النظري أيضًا في دفع دراسة أسباب وتوقيت تغيّر المؤسسات السياسية إلى الأمام بشكل كبير. وبالتالي، فإن مساهماتهم تتضمن إجابات جوهرية بالإضافة إلى أساليب تحليلية جديدة*"؛ أنظر: Royal Swedish Academy of Science (2024, pp. 1, 2).

وبالإضافة لإشارته "لهرمية المؤسسات"، أعلاه، فلعل ما ورد في ص 9 من تقرير اللجنة، نفسه، يبين **أسبقية** الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في تكوين المؤسسات السياسية والاقتصادية المحابية أو المعرقلة للنمو والتقدم الاقتصادي كما يلي: "*ادى الاستعمار الأوروبي لمساحات شاسعة من العالم إلى تحولات كبيرة في مؤسسات العديد من المناطق والدول الواقعة تحت سيطرتهم. فعبر إمبراطورياتهم العالمية، طَبَّقت الدول الأوروبية مؤسسات مختلفة اعتمادًا جزئيًا على مدى جاذبية المستعمرات لاستقرار مواطنيهم بأعداد كبيرة. فعندما كانت الظروف الأولية تسمح بدخول أعداد كبيرة من المهاجرين، أنشأت القوى الاستعمارية مؤسسات تتوافق مع مصالح مواطنيها الذين استقروا في المستعمرات الجديدة. أما عندما كانت الظروف تُثني الأوروبيين عن الاستقرار، فقد حافظت القوى الاستعمارية أو أدخلت مؤسسات تحمي مصالح نخبة أوروبية صغيرة وتسمح للأوروبيين باقتلاع extract أكبر قدر ممكن من الموارد.*"

وبهذا أبرز قرار منح جائزة نوبل لسنة 2024 دور القيادة السياسية الأساسي، وربما الغالب، من ناحية دوافعها التنموية أو انعدامها وكذلك دوافعها المصلحية الأخرى، في تكوين أو تطبيق أو تبني مؤسسات سياسية ومن ثم اقتصادية تقود إلى التنمية وتحسين مستوى المعيشة أو تنمية تفيد نفسها فقط أو ركود اقتصادي، الخ. كل ذلك اعتماداً على تفاعل بين الحاكمين والمحكومين للحصول على اقصى المنافع لكل جانب. وشمل التحليل واستنباط النتائج تجارب مختلفة في دول العالم، للتفاعل المذكور. وغطى ذلك تأثير تطبيقات الدول الاستعمارية في مختلف مناطق العالم خلال القرون الثلاث الماضية واستمرار تأثيرها إلى الوقت الحاضر، في المناطق المعنية بعد استقلالها، أو التفاعل بين الحاكمين والمحكومين خلال العصور الحديثة. ومن الجدير ملاحظة

استنتاج المساهمات بأن النتائج التي تقود للديمقراطية هي الأفضل في تحقيق حوكمة "رشيدة" تقود، بدورها، إلى نمو مستدام بعيد المدى ليس فقط في استخدام المعرفة العلمية/التكنولوجية القائمة وانما أيضاً تحقيق تقدم لحدود *frontiers* المعرفة العلمية الخلاقة المفيدة وتطبيقاتها التكنولوجية.

(4-3) الدوافع والتوجهات التنموية العامة والتقدم التكنولوجي

بالرغم من أن ابراز دور الإدارة الحكومية، في قرار منح جائزة نوبل لسنة 2025، لم يصل لنفس المستوى للدور الذي انطوى عليه في جائزة سنة 2024 إلا أنه دور مركزي أوسع مما انطوى عليه الدور التقليدي الناجم عن تدخل الإدارة الحكومية في حالة الوفورات الخارجية. إذ أنه يَنْفُذ إلى بؤرة الآلية التي تدفع إلى تحقيق التقدم التكنولوجي ومن ثم النمو المستدام، وهي آلية التدمير الخلاق *creative destruction*، التي تبنتها مساهمات الفائزون بالجائزة، والتي تناولها أصلاً Schumpeter (1942)، في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، والتي يتطلب، (أي النمو المستدام)، في توسيع نتائجها المثمرة وتقييد نتائجها المدمرة، دوراً ملموساً للإدارة الحكومية.[3]

فموجب المساهمات التي ابرزتها لجنة جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 2025، فأن أهم عقبات التطور الاقتصادي (أي النمو) المستدام هو واقع *قانون الغلة المتناقصة law of diminishing returns* والذي ينطوي على أن نمو إنتاجية عوامل الإنتاج، لاسيما العمل ورأس المال *productivity of labour and capital*، يميل إلى الانخفاض تدريجياً لأسباب عديدة. إذ بالرغم من ان النمو الاقتصادي يتطلب القيام بالاستثمارات اللازمة على جبهة عريضة من النشاطات المنتجة، وهذا كان أساس التقدم الاقتصادي في دول العالم، ولكن بعد انقضاء مراحل من التقدم يبدأ قانون الغلة المتناقصة بالعمل بحيث يتباطآ نمو إنتاجية عوامل الإنتاج ويتجه نحو الصفر. ولقد وِجد أن أهم وسائل الإسراع بالنمو والتنمية، و"تحييد" قانون الغلة المتناقصة،

---

[3] يُعتبر Schumpeter من أهم من كَتَبَ في نظرية التدمير الخلاق، لا سيما في كتابه *المعنون "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية Capitalism, Socialism and Democracy"* والذي نُشر في سنة 1942، وعُدِلَ بعدها؛ Schumpeter (1942). ومما يُذكر انني، عندما كنت طالباً في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بغداد، اقْتَنَيْتُ نسخة مترجمة (مختصرة) للعربية من قبل *الدار القومية للطباعة والنشر* المصرية، وكان تاريخ الترجمة 1964. وحسبما أذكر كان سعر النسخة المترجمة في بغداد 100 فلس فقط، والذي كان يعادل، في حينه، حوالي ربع دولار أمريكي (28 سنت). وكان ذلك سعراً زهيداً حتى بالرغم من أن الترجمة كانت مختصرة (حوالي 186 صفحة). ويبين ذلك أن *الدار القومية للطباعة والنشر* خَدَمَت القارئ العربي خدمة جيدة، في حينه، من خلال اتاحتها كتب باللغة العربية ومترجمة رصينة بأسعار زهيدة. ويتيح هذا المثال حالة وفورات خارجية موجبة، في نشر المعرفة، تنشأ من إعانة حكومية (إذ كانت دار النشر مؤسسة حكومية) لسعر الكتاب بتحديده بما يقترب من الكلفة أو ربما أقل منها.

هو التقدم التكنولوجي. ولقد أطَّر ذلك في الماضي اقتصاديون عديدون في مقدمتهم Robert Solow. غير أن المساهمات الحديثة التي تبينت في جائزة نوبل لسنة 2025 تتضمن أن هذا التقدم يتحقق من خلال آلية "داخلية" تتعلق بحوافز ودوافع التقدم التكنولوجي، من ناحية، والعوامل التي تقود إلى تشجيعه أو ردعه من ناحية أخرى؛ وليست "خارجية" كما افترض Solow. وهنا يبرز دور الإدارة الحكومية بحيث ينبغي أن يكون في تأمين المناخ العام/الهيكلية المؤسسية المناسبة، لحدوث التطور التكنولوجي من خلال: (أ) تأمين المؤسسية التعليمية وبناء رأس المال البشري، (ب) تأمين مناخ من المنافسة وحرية الدخول (للسوق/الإنتاج) لا سيما تطبيق نظم الاختراعات الجديدة تجاه مقاومة أصحاب النظم القائمة والتي تهددها التطبيقات الجديدة، (ج) تأمين الحركية *mobility* لليد العاملة والوحدات الإنتاجية، (د) حماية اليد العاملة في الصناعات أو الوحدات الإنتاجية التي "تدمرها" النظم التكنولوجية الجديدة (حماية العمل وليس حماية الاعمال) التي تقف حجر عثرة لتطبيق النظم الجديدة. أي تسهيل مهمة التدمير الخلاق.

وفي تقريرها التفصيلي ورد، من ضمن تلخيص لجنة جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية 2025 لمساهمة الفائزين بالجائزة، ما يلي: *"... لقد سمح التطور التكنولوجي المستمر بتحسين ظروف الإنسان بشكل مضطّرد لأكثر من مئتي عام. غير أن قرنين من الزمن لا يُشكِلان سوى جزء صغير من التاريخ البشري، واستمرار هذا الاتجاه ليس أمراً مضموناً. فالعوائق أمام التبادل الحر للأفكار وتراجع الدعم للعلم قد تُشَكِل تهديدات مستقبلية للنمو الاقتصادي. وهناك تَحَدٍ آخر يتمثل في كيفية تنظيم الشركات المهيمنة في مجالي التكنولوجيا أو الصناعات الدوائية من دون الإضرار بالتقدم التكنولوجي الذي تخلقه. وفي الوقت نفسه، هناك أيضاً فرص: فالتقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي artificial intelligence يمكن أن تعزز حلقة التغذية الراجعة feedback الإيجابية بين العلم والتكنولوجيا التطبيقية، وقد تؤدي، في ظل بيئة تنظيمية ومجتمعية مناسبة، إلى تحقيق تقدم أسرع. إن مساهمات الفائزين بجائزة هذه السنة قد زوّدتنا بأدوات ووفرت رؤى مهمة حول كيفية مواجهة التهديدات التي تعترض التقدم والاستفادة القصوى من الفرص المستقبلية"*؛ أنظر: Royal Swedish Academy of Science (2024, p. 4). وبالرغم من أن دور الإدارة الحكومية لم يبرز بالشكل الذي برز فيه في جائزة 2024، كما أشير له أعلاه، فأن تأمين متطلبات التفاعل المثمر بين التقدم التكنولوجي والنمو المستدام بما في ذلك تأمين عمل التدمير الخلاق، من ناحية، وحماية المتضررين، من ناحية أخرى، يعطي دوراً أساسياً للسياسات والاستراتيجيات الحكومية. ولقد ورد في تأكيدات الفائزين بمحاضراتهم، عند استلامهم للجائزة، على أساسية دور الدولة أيضاً. إذ يرى Joel Moykr، الذي حصل على نصف جائزة نوبل، أن هناك أربعة شروط، من بين شروط عديدة، تجعل نمو إنتاجية العمل (أو متوسط الدخل

للشخص مقاساً بالأسعار الثابتة) مستمراً/مستداماً بحيث يتجنب التباطؤ النابع من قانون تناقص الغلة (أي تناقص نمو إنتاجية رأس المال و/أو العمل) وكما يلي: (أ) الحوافز لتحقيق الاختراعات وتطبيقيها، (ب) وجود سوق تنافسية حرة ومفتوحة للأفكار والتطبيقات، (ج) حرية الحركة لأصحاب الاختراعات والتطبيقات الخلاقة، (د) وجود سلطة فعالة للإدارة الحكومية في تسهيل تطبيق الاختراعات والمنافسة، بما في ذلك تطبيق تضبيطات *regulations* مناسبة، وبهذا يُزيح، توفر هذه الشروط، العوامل المُعرقِلة لتطبيق التقدم التكنولوجي من قبل الفئات المنتفعة بالوضع القائم. كما يشترط الفائزون بنصف جائزة نوبل 2025 Philippe Aghion و Peter Howitt، بدورهم، فيما بينهما، أربعة شروط للنمو المستمر/المستدام للتقدم (أي لنمو إنتاجية العمل) وكما يلي: (أ) تحقق المنافسة، (ب) توفر اختراعات ومخترعين، (ج) حرية الحركة، (د) سلطة الدولة التي تحمي العمال وليس العمل وكذلك تنشر التعليم بكافة مراحله.[4] من هذا يتبين أن دور الإدارة الحكومية أساسياً في تأمين التفاعل المثمر بين التقدم التكنولوجي والنمو المستدام على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والبيئية.

وفيما يتعلق بالمساهمات الأخرى للفائزين بجائزة نوبل لسنة 2025، والتي يظهر منها، أيضاً، ترصين دور الإدارة الحكومية، فلقد اشتملت على ما يلي؛ Royal Swedish Academy of Science (2025):

(1) تحويل "العامل الخارجي" الذي يَطْلِق عليه Solow "المتبقي"، *the residual* (أي التقدم التكنولوجي الذي ينزل "كَمِنَةَ من السماء" في دالة الإنتاج) إلى "عامل داخلي" يتقرر من خلال أيجاد آلية توازن لاستخدام الأيدي العاملة بين الاشتغال في الإنتاج الصناعي أو الاشتغال في الاختراعات والتطبيق التكنولوجي، عند مستوى تتساوي فيه العوائد الحدية بين الاشتغالين.

(2) فسح المجال للآلية الشومبترية أي آلية التدمير الخلاق لتُحَيِّد قانون الغلة المتناقصة. فتباطؤ النمو في الولايات المتحدة بعد سنة 2005، على سبيل المثال، يمكن أن يُفسر بمقاومة تطبيق التقدم التكنولوجي من قبل الوحدات الكبرى القائمة (لا سيما شركات المعلومات)، سواء في تحديد الدخول للسوق/الإنتاج و/أو من خلال تَمَلُك الشركات ذات التكنولوجيات الواعدة، وتأخير تطبيقاتها أو خنقها، من ناحية، وعدم تدخل الإدارة الحكومية لتحييد/ردع هذه المقاومة، من ناحية أخرى.

(3) بيان أن فرضية *الركود طويل الأمد* *secular stagnation* ليست فرضية حتمية، وإنما يمكن التغلب عليها بالسماح أو فسح المجال للتدمير الخلاق (أي إحلال تقدم تكنولوجي أكثر إنتاجية من التطبيق القائم).

---

[4] يمكن مشاهدة وسماع محاضرات جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 2025 من خلال الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=jQCkCcuSJ_U. أما محاضرات الجائزة لسنة 2024 فمن خلال الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=YcuxbYUW8R8.

(4) وبنفس القرينة يمكن تفسير ما يُطلق عليه *فخ النمو في الدول المتوسطة middle-income trap* (وهو يصيب الدول المتقدمة أيضاً)، والذي يعني وصول النمو (نمو إنتاجية العمل) إلى مستوى منخفض، لذات الأسباب التي تُفَسر بها فرضية الركود طويل الأمد؛ أي عدم فسح المجال أمام المنافسة والدخول للسوق/الإنتاج للنظم التكنولوجية الجديدة، الأعلى إنتاجية لعوامل الإنتاج، من النظم القائمة.

(5) عند تطبيق الآلية الشومبترية في التدمير الخلاق ينشأ تناقض أساسي. فبينما يقود الريع الاحتكاري إلى توفير حافز للتقدم التكنولوجي، كما لاحظ ذلك شومبتر، بحيث أوصى التساهل مع الاحتكار، فأن هذا الاحتكار سيكون عائقاً امام التقدم التكنولوجي الأفضل الذي قد يُدمر مجال المُحْتَكِر. وهذا ما لم ينتبه له شومبتر في حينه، حسب مساهمات الفائزين. لذلك فأن تدخل الإدارة الحكومية لفسح المجال للمنافسة (بما فيها حرية دخول السوق، أي الدخول في عملية الإنتاج) في النهاية يقود إلى استمرار التقدم التكنولوجي، والذي يقود بدوره إلى نمو مستدام في إنتاجية العمل أو حصة الفرد من الناتج (مستوى المعيشة). وبهذا، في سياق تدخل الإدارة الحكومية لفك التناقض، فأن المطلوب هو السماح "بشيء من الاحتكار" لحفز التقدم التكنولوجي، ولكن في ذات الوقت ردع الاحتكار عندما يصبح عائقاً أمام تقدم تكنولوجي أفضل.

(6) إن عملية التدمير الخلاق تتمثل على المستوى الجزئي *Micro* في دخول تكنولوجيا متقدمة وخروج (تدمير) تكنولوجيا قائمة وخلق فرص عمل جديدة وتدمير أخرى قائمة، بحيث تبدو على المستوى الجزئي عملية مُقلقلة *disruptive*، ولكنها على المستوى الكلي *Macro* تتمثل بنمو اقتصادي (نمو إنتاجية العمل) مستدام (عملية مستدامة). وحسب الحاصلون على الجائزة، فأنه بعكس ما اعتقد Schumpeter في أن هذه العملية قد تقود لانهيار الرأسمالية فأنها تحقق تقدم مستمر فيها.[5]

(4-4) التفاعل والنزاع/التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي

ينصرف جانب أساسي في تحليل النمو الاقتصادي بعلاقته بالمؤسسية السياسية والاقتصادية، حسب تقرير لجنة جائزة نوبل لسنة 2024، إلى إيجاد توازن في استراتيجيات اللاعبين الأساسيين في المجتمع وهم الحاكمون، من ناحية، والمحكومين، من ناحية أخرى، في التفاعل/النزاع/التعاون، للتوصل إلى توازن محابي أو معرق للنمو الاقتصادي. وينصرف جانب أساسي في تحليل النمو الاقتصادي بعلاقته بالتطور التكنولوجي، حسب

---

[5] من ناحية "الشكل" هناك *تشابه analogy*، بين الفرق في حالة نتائج عملية التدمير الخلاق على المستوى الجزئي ونتائجها "المعاكسة" على المستوى الكلي، مع حالة يطلق عليها في الإحصاء *مفارقة "سمبسون Simpson's Paradox"*. إذ تنصرف مفارقة سمبسون إلى ظهور اتجاه معين داخل مجموعات فرعية من البيانات، لكنه يختفي أو ينعكس تمامًا عند دمج هذه المجموعات في مجموعة واحدة. بالطبع فأن الأسباب تختلف بين الحالتين، ولكن الشكل متشابه *analogous*.

تقرير لجنة جائزة نوبل لسنة 2025، إلى التوصل إلى توازن في استراتيجيات اللاعبين الأساسيين أي المنتجين في السوق فيما بينهم، من ناحية، وعلاقتهم بالإدارة الحكومية، من ناحية أخرى، في التفاعل/النزاع/التعاون، فيما يخص تطبيق أو عرقلة التقدم التكنولوجي وأثره المحابي أو المعرقل للنمو الاقتصادي. ومن الجدير ذكره أن مثل هذه التفاعلات والاستراتيجيات لم يتم تناولها في نظريات النمو والهياكل المؤسسية والتقدم التكنولوجي، بشكل منظم أو منهجي، حتى أواخر القرن العشرين، بالرغم من مساهمات مهمة تناولت جزءً منها قبل ذلك، كما في Schumpeter (1942)، كما مر ذكره، على سبيل المثال. ولكن منذ أواخر القرن العشرين، أخذ تناولها بشكل منهجي ومنظم بالزيادة.

ومن الجدير الإشارة إلى أن واحداً من أهم الوسائل المنهجية/التقنية المهمة والاساسية في التحليل في مجال التفاعل/النزاع/التعاون هو تطبيق نظرية اللعبة *game theory*. وحتى أواخر القرن العشرين كان معظم التطبيق، لهذه النظرية، ينصرف إلى حالات في الاقتصاد الجزئي *Microeconomics*، التي لم تشمل قضاياً التنمية والنمو على المستوى الكلي. ولكن منذ أواخر القرن أخذ استخدامها، في التزايد، على المستوى الكلي *Macroeconomics*، وبالذات في مجالات التنمية والنمو الاقتصادي والهياكل المؤسسية والتقدم التكنولوجي. لقد طُبِقَت هذه النظرية، في هذه المجالات على الواقع في عدد من الدول المتقدمة والصاعدة التي تتسم بمؤسسية سياسية واقتصادية متباينة، وتطبيقات تكنولوجية مختلفة، وكانت تطبيقاتها بارزة في المساهمات التي مُنحت جائزة نوبل للسنوات 2018 و2024 و2025.[6]

[6] في تطبيق النظرية الشومبترية للتدمير الخلاق، في إطار التوازن العام، على التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، استُخدِمَت نظرية اللعبة *game theory*، في حل مشكلة الاستراتيجيات التي يتبناها المستثمرون في توقع السلوك المقابل للمنافسين، في سياق سرعة وحجم التقدم التكنولوجي والعوائد منه في الحياة العملية. وخلال العقد الأخير، من القرن الماضي، الذي تم خلاله تطبيق فكرة التدمير الخلاق على تفاعل العوامل الفاعلة في تحقيق التقدم التكنولوجي أو ردعه كانت نظرية اللعبة في تطور كبير على مستوى الاقتصاد الجزئي، كما أُشير له في المتن. ولكن، كما ذكر Peter Howitt في محاضرته المشار أليها أعلاه، استطاع الفائزون بجائزة نوبل لسنة 2025، بمساعدة Tirole (1988) الذي طبقها على التنظيم الصناعي، في تطبيقها على الاقتصاد الكلي أيضاً، في مجال علاقة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

مصادر الورقة

مرزا، علي (2013) "الإدارة الاقتصادية وعوامل الخلاف في العراق"، نسخة محدثة ومنقحة من ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 آذار/مارس– 1 نسيان/أبريل 2013، بعنوان: "العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية"، نُشرت في مرزا، علي خضير (2021) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم*، المجلد الأول، **Merza-Iraq-&-the-World-Volume-I**.

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.

مرزا، علي (2020–ا) "قضايا اقتصادية في العراق 2003–2020 – الهيكل الإنتاجي، السياسات المُتَبَعة والأزمات الحالية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، وأعيد النشر في مرزا، علي خضير (2021) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم*، المجلد الثاني، **Merza-Iraq-&-the-World-Volume-II**.

_____ (2020–ب) "تمويل الميزانية والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق – الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين 15 كانون الأول/ديسمبر، وأعيد النشر في مرزا، علي خضير (2021) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم*، المجلد الثاني، **Merza-Iraq-&-the-World-Volume-II**.

_____ (2022–أ) " استراتيجية وسياسات التنمية في العراق – تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 28 آذار/مارس. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا، علي خضير (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثالث*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، **Merza-Iraq-&-the-World-Volume-III**.

_____ (2022–ب) " التركيبة المؤسسية وغياب استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 حزيران/يونيو. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا، علي خضير (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثالث*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، **Merza-Iraq-&-the-World-Volume-III**.

_____ (2022–ج) " الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق: مجلسي الإعمار والتخطيط 1951–1980 نسخة محدثة وموسعة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2 تشرين الأول/أكتوبر. وأعيد نشرها في: مرزا، علي خضير (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثالث*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، **Merza-Iraq-&-the-World-Volume-III**.

_____ (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951–1980، 2003–2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا، علي خضير (2025) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الرابع*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، حزيران/يونيو 2025، **Merza-Iraq & the World Volume IV**.

_____ (2025–أ) "ملاحظات على الإطار الاقتصادي/الكلي لخطة التنمية الوطنية 2024 – 2028"، شبكة الاقتصاديين العراقيين في19 شباط/فبراير 2025، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا، علي خضير (2025) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الرابع*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، حزيران/يونيو 2025، **Merza-Iraq & the World Volume IV**.

_____ (2025–ب) "الحاجة لدوافع ومؤسسية تنموية/تخطيطية فَعّالة في العراق – نمط النمو الاقتصادي والمؤسسية التخطيطية والقطاعين العام والخاص 2003–2024"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 أيلول/سبتمبر، **Merza-Iraq-Effective-Development-Motivations-&-Institutions**.

Bab, S. and A. Kentikelenis (2021) 'Markets Everywhere: The Washington Consensus and the Sociology of Global Institutional Change', *Annual Review of Sociology*.

Harvey, D, Kellard, N., Madsen, J., Wohar, M. (2010) 'The Prebisch-Singer Hypothesis: Four Centuries of Evidence', The Review of Economics and Statistics 92 (2): 367–377.

Hirschman, A. (1958) *The Strategy of Economic Development*, New Haven, Yale University Press.

Lewis, A. (1979) 'The Slowing Down of the Engine of Growth', Nobel Prize Lecture, NobelPrize.org, 8 December,

https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1979/lewis/lecture/.

Nurkse, R. (1953) *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*, Oxford, Basil Blackwell.

Pigou, A. (1920) *The Economics of Welfare*, London: Macmillan and Co.

Rodrik, D (2006) 'Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank's *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*', Journal of Economic Literature Vol. XLIV, December, pp. 973–987.

Royal Swedish Academy of Science (2018) *Economic Growth, Technological Change, And Climate Change*, Committee for the Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel, 8 October, https://www.nobelprize.org/uploads/2018/10/advanced-economicsciencesprize2018.pdf.

_____ (2024) *How Institutions are Formed and Affect Prosperity*, Committee for the Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel, 14 October, https://www.nobelprize.org/uploads/2024/10/advanced-economicsciencesprize2024.pdf.

_____ (2025) *Sustained Economic Growth Through Technological Progress*, Committee for the Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel, 13 October, https://www.nobelprize.org/uploads/2025/10/advanced-economicsciencesprize2025.pdf.

Serra, N. and J. Stiglitz, *eds.* (2008) *The Washington Consensus Reconsidered, Towards a New Global Governance*, Oxford University Press.

Schultz, T. (1979) 'The Economics of Being Poor', Nobel Prize Lecture, NobelPrize.org, 8 December, https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1979/schultz/lecture/.

Schumpeter, J. (1942) *Capitalism, Socialism, and Democracy*, Harper & Brothers, New York.

Solow, R. (1987) 'Growth Theory and After', Nobel Prize Lecture. NobelPrize.org, 8 December. https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1987/solow/lecture/.

Spence, M (2021) 'Some Thoughts on the Washington Consensus and Subsequent Global Development Experience', Journal of Economic Perspectives- Volume 35, Number 3-Summer 2021-Pages 67–82.

Tirole, J. (1988) *The Theory of Industrial Organization*, MIT Press, USA.

Williamson, J. (1990) 'What Washington means by policy reform'. In Williamson, J. ed. (1990) *Latin American Adjustment: How much has happened?* Washington DC: Peterson Institute for International Economics.

World Bank (1993) *East Asian Miracle, Economic Growth and Public Policy*, Published for the World Bank, Oxford University Press.

_____ (2005) *Economic Growth in the 1990s, Learning from a Decade of Reform*, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank 1818 H Street, NW.